UNIVERSITY OF ANBAR

كلية : الآداب

القسم او الفرع : اللغة العربية

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة : أ.م.د. إسراء صلاح خليل

اسم المادة باللغة العربية : نحو

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Grammar

اسم المحاضرة السابعة والعشرون باللغة العربية: الحال

اسم المحاضرة السابعة والعشرون باللغة الإنكليزية :

محتوى المحاضرة السابعة والعشرون

الْحَالُ

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَفَرْداً أَذْهَبُ

– عرِّف الحال، وما الذي يخرج من هذا التعريف؟ وما معنى قول الناظم: " مُفْهِم في حال " ؟

– **الحال هو** : وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ للدلالة على هيئة صاحبه ، نحو : جئتُ مَاشِياً . فمَاشيا: حال ؛ لوجود القيود المذكورة في التعريف فيه ، وكما في مثال الناظم : فَرْداً أذهبُ . ففرداً : حال ، بتقدير : مُنْفَرِداً .

وخرج بقوله (وَصْفٌ) : ما ليس بوصف ، فالوصف هو : المشتق ، كاسم الفاعل : جئت مَاشِياً ، واسم المفعول : خرجتُ مسروراً ، والصِّفة المشَبَّهة :ما بِك حَزِيناً ؟

وخرج بقوله (فَضْلة) : الوصف الواقع عُمْدَة ، نحو : زيدٌ قائمٌ . فقائم : وصف ولكنه عمدة ؛لأنه خبر ، والخبر ركنٌ أساسي في الجملة لا يُستغنى عنه .

وخرج بقوله (للدلالة على هيئة صاحبه) : التمييز المشتق ، نحو: للهِ دَرُّه فارساً . ففارساً : تمييز مُشتق لا حال – على الصحيح – لأنه لم يُقصد به الدلالة على الهيئة ، بل المقصود التَّعَجُّب من فُروسيته فهو لبيان المتَعَجَّب منه لا لبيان هيئته . وكذلك في قولك : رأيت رجلاً راكباً . فراكبا : صفة مشتقة لا حال ؛ لأنه لم يُسَق للدلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرَّجل . ومعنى قوله : مفهم في حال ، هو معنى قولنا : للدلالة على الهيئة .

– هل لفظ الحال مذكر ، أو مؤنث ؟

– لفظ الحال يُذَكَّر ، ويُؤَنَّث ؛ فتقول : الحال طَيِّبٌ والحال طَيِّبَةٌ ، هذا إذا كان اللفظ خاليا من تاء التأنيث ، أما إذا كان مختوما بتاء التأنيث فهي مؤنثه فقط ؛ تقول : الحالة طيِّبة . وتذكير اللفظ يدلّ على تذكير المعنى ، وتأنيث اللفظ يدل على تأنيث المعنى . والأفصح في اللفظ التذكير ، وفي المعنى التأنيث .

الحالُ الْمُنْتَقِلَةُ ، واللاَّزِمَةُ

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

– اذكر أقسام الحال باعتبار ملازمتها للمتَّصِف بها ، وعدمه . موضِّحا ما تقول .

– تنقسم الحال بهذا الاعتبار إلى قسمين ، هما :

1– **حالٌ مُنْتَقِلَةٌ** (أي : لا تكون ملازمة للمتَّصِف بها) فهي تُبَيِّن هيئة صاحبها مُدَّة مُؤقَّتة ، ثُمَّ تُفَارِقه فليست دائمة الملازمة له ، نحو : جاء زيدٌ راكباً .

فراكبا : حال مشتقة مُنتقِلة ، فالركوب ليس ملازما لزيد ، بل يَنْفَكّ عنه بأن يجيء ماشيا .

والغَالب في الحال أنْ تكون مُنتقلة مُشتقَّة ، ولكن ليست مُسْتحقّة (أي : ليس واجباً أن تكون منتقلة مشتقة) بل هو الكثير الغالب .

2– **حال غير مُنْتقلة** (لازمة) وهي التي تكون ملازمة لصاحبها لا تكاد تُفارقه، نحو : دعوتُ الله سَمِيعاً ، ونحو: خلقَ اللهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أطولَ من رِجْلَيها ، وكقول الشاعر :

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

فكلٌّ مما تحته خطٌّ إذا تَدَبَّرته وجدته وصفا ملازما لصاحبه .

– ما المواضع التي تكون فيها الحال غير منتقلة ؟

– تجيء الحال غير منتقلة (لازمة) في ثلاثة مواضع ، هي :

1– أن يكون العامل فيها مُشْعِراً بتجدُّد صاحبها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ فالعامل (خُلِق) يدلّ ويُشْعِر بتجدُّد صاحب الحال : الإنسان (أي : إيجاد أمثاله واستمرار إيجاده) ومنه قول الشاعر : فجاءتْ به سبط العظام (أي : إنه طويلٌ) وكقولهم : خلق الله الزَّرافة يديها أطولَ من رجليها .

2- أن تكون الحال مؤكِّدة ، إما لعاملها ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ وإمَّا أن تكون مُؤَكِّدة لصاحبها ، كما في قوله تعالى :﴿ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ فجميعاً : حال مُؤكدة معنى صاحبها ، وهو الاسم الموصول (من) .

وإمَّا أن تكون مُؤَكّدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : زيدٌ أبوك عطوفاً . فعطوفا : حال ، وصاحبها (أبوك) .

والحال : عطوفا مُؤَكّدة لمضمون جملة (زيد أبوك) لأنّ الأُبُوَّةَ لا تتجرَّدُ من العطف .

3- أن تكون الحال في أمثلة مسموعة لا ضَابِط لها تدل على الملازمة بقَرَائِن خارجيَّة ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ فَدَوام القِيام بالقِسط معروف من صِفاتِ الخالق عزّ وجلّ. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ ومنه قولهم : دعوتُ الله سَمِيعاً .

الحال الجامدة

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فى سِعْرٍ وَفى ... مُبْدِى تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَداً بِيَدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أَىْ كَأَسَدْ

- اذكر أقسام الحال باعتبار الجمود ، والاشتقاق .

- تنقسم الحال بهذا الاعتبار إلى قسمين :

1- حال مُشْتَقَّة ، وهذا هو الغالب والأصل . وقد ذكرنا أمثلتها في السؤال الأول .

2- حال جامدة ، وهي قليلة ولكنّها مع قلَّتها قِياسيّة في عِدَّة مواضع .

- ما المواضع التي يكثر فيها مجيء الحال جامدة ؟

- الحال الجامدة إمَّا أن تكون مُؤوَّلة بمشتق ، وإمَّا غير مُؤولة بمشتق .

فالمؤوّلة بالمشتق تكون في المواضع الآتية :

1- **أن تدلَّ الحال على سِعْرٍ** ، نحو : بِعْهُ مُدّاً بِدِرْهَم . فَمُدّاً : حال جامدة هي في معنى المشتق مُسَعَّراً ؛ إذ المعنى : بِعْه مُسَعَّراً كلَّ مُدٍّ بدرهم .

والجار والمجرور (بدرهم) متعلق بمحذوف صفة للحال .

2- **أن تدلّ الحال على مُفَاعَلَة** (أي : المشاركة من جَانِبَيْنِ) نحو: بِعْتُه يداً بِيَدٍ (أي : مُنَاجَزَة ومُقَابَضَة) فيداً: حال جامدة هي في معنى المشتق (مُقَابِضَين) . والجار والمجرور (بيد) متعلق بمحذوف صفة للحال .

3- **أن تدلّ الحال على تشبيه** ، نحو : كرَّ زيدٌ أسداً (أي : مُشْبِهاً الأسد) .

4- **أن تدلّ الحال على ترتيب** ، نحو : ادخلوا الدارَ رجُلاً رَجُلاً ، وادخلوا الدارَ رجُلَين رَجُلَين (أي : مُرَتَّبِين) فرجلاً الأولى : حال ، والثانية : حال كذلك ، وقيل الأولى :حال ، والثانية: معطوف عليه بعاطف مقدّر، هو الفاء، أو ثم. ويجوز أن تكون الثانية توكيداً لفظياً. فهذه المواضع الأربعة أجمع النحاة على أنه يجب تأويلها بمشتق؛ لِيُسْرِ ذلك وعدم التكلُّف فيه .

وهذا هو مراد الناظم بقوله: " وفي مُبدِى تأوّل بلا تكلّف " .

وأما غير المؤولة بمشتق فتكون في المواضع الآتية :

1- أن تكون الحال موصوفة ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ قرآنا ، وبشراً : حال جامدة موصوفة غير مُؤولة بمشتق .

2- أن تكون الحال دالّة على عدد ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ .

3- أن تدل الحال على طَوْر من أطوار صاحبِهَا فيه تفضيل ، نحو : هذا بِسْراً أطيبُ منه رُطَباً ، ونحو : الخادمُ شباباً أنشطُ منه كُهُولةً .

4- أن تكون الحال نوعاً من صاحبها ، نحو : هذا مَالُكَ ذَهَباً ، أو تكون الحال فرعاً لصاحبها ، نحو : رغبتُ في الفِضَّة خاتماً . ومنه قوله تعالى: ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ أو تكون الحال أصلا لصاحبها ، نحو : رغبت في الخاتمِ فضةً . ومنه قوله تعالى : ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ .

وهذه الأنواع مختلفٌ فيها ، فذهب قومٌ منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها بمشتق ؛ لتكون الحال مشتقة على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق ؛ لأنّ في تأويلها بالمشتق تكلُّفاً وعُسْراً .

حكم مجيء الحال معرفة

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنىً كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

- ما الأصل في الحال التعريف ، أو التنكير ؟

- مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلاّ نكرة . وهذا هو الأصل ، وأنّ ما ورد منها مُعرَّفا لفظاً فهو نكرة معنىً ، كقول الناظم: اجتهدْ وَحْدَك. فوحدك: حال معرفة لكنها مُؤوّلة بنكرة، والتقدير: اجتهد مُنْفَرِداً. وكقولهم : جاءوا الْجَمَّاءَ الغَفِيرَ (أي : جاءوا جميعاً) وكما في قول الشاعر:

فَأَرْسَلَها الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

والتقدير: أرسلها مُعْتَرِكة (أي: مُزْدَحِمة) وكما في قولهم: كلَّمته فَاهُ إلى فِيَّ. فكلمة (فاه) حال عند سيبويه، وجمهور البصريين وإن كانت اسماً جامداً مُعَرَّفاً بالإضافة ؛ لأنها في قوّة اسم مشتق نكرة ، والتقدير : كلمته مُشَافَهَةً . أما الكوفيون فيرون أنها : مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالا . والتقدير: كلَّمته جَاعِلا فاه إلى فِيَّ .

- اذكر الخلاف في مسألة تعريف الحال ، وتنكيرها ؟

- **مذهب جمهور النحويين:** أنّ الحال لا تكون إلا نكرة، وأنّ ما ورد منها معرَّفاً لفظاً فهو بتأويل نكرة في المعنى .

1- **البَغْدَادِيُّونَ، ويُونُس:** يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل، فأجازوا : جاء زيدٌ الراكبَ .

2- **الكوفيون** : فَصَّلُوا ، فقالوا: إنْ تَضَمَنَّت الحال معنى الشّرط صَحَّ تعريفها وإلاَّ فَلا . فمثال ما تضمَّن معنى الشرط : زيدٌ الرَّاكبَ أحسنُ منه الماشِيَ . فالراكبَ ، والماشيَ : حالان ، وصَحَّ تعريفهما لِتَأَوُّلهما بالشرط ؛ إذ التقدير : زيدٌ إذا رَكِبَ أحسنُ منه إذا مَشَى . فإن لم تُقَدَّر بالشرط لم يصحّ تعريفها ؛ فلا تقول : جاء زيدٌ الرّاكبَ ؛ لأنه لا يصحُّ : جاء زيدٌ إنْ رَكِب .

وقوع الحال مصدراً نكرة

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

- هل يصحّ وقوع الحال مصدراً ؟ وضِّح ذلك .

- الأصل في الحال - كما تقدّم بيانه - أن يكون وصفاً ، وهو ما دلّ على معنى صاحبه ، كاسم الفاعل : قائم ، واسم المفعول : مضروب ، والصِّفة المشَبَّهة : حَسَنٌ . ووقوع الحال مصدراً على خلاف الأصل ؛ لأنه لا دلالة فيه على صاحب المعنى . وقد كثُر مجيء الحال مصدراً نكرة ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لمجيئه على خلاف الأصل . وهذا هو مذهب سيبويه ، والجمهور . ومن أمثلة ذلك : زيدٌ طلعَ بغتةً . فبغتةً : مصدر نكرة ، وهو منصوب على الحال ؛ لأنّه مؤول بمشتق ، والتقدير: زيدٌ طلعَ بَاغِتاً .

- اختلف النّحاة في جواز القياس على مجيء الحال مصدراً نكرة ، وضِّح الخلاف في هذه المسألة .

- قبل أنْ نذكر الخلاف نودّ الإشارة إلى أنّه قد ورد عن العرب في ألفاظ كثيرة جداً مجيء الحال مصدراً نكرة، نحو قولهم : قَتَلْتُه صَبْراً ، وقولهم: أَتَيْتُه رَكْضاً ، ولَقيتُه فَجْأَةً ، وكلَّمته مُشَافهةً ، وأخذتُ عن فلان سَمَاعاً . ومن ذلك قوله تعالى:﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ وقوله تعالى:﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ وقوله تعالى: ﴿ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾

ومع هذه الشواهد الكثيرة فقد اختلف النحاة في جواز القياس على ما ورد فيها من وقوع الحال مصدراً ، وإليك بيان ذلك :

1- **سيبويه ، والجمهور** : لا يُجيزون القياس عليها مع كثرتها ؛ لأنها خلاف الأصل .

2- **المبرّد** : اختلف نقل العلماء عنه ، فمنهم من نقل أنه يُجيزُ القياس على ما ورد عن العرب مطلقا ، ونقل آخرون أنه يُجيزُ القياس فيما كان المصدر نوعاً من الفعل ، نحو : كلّمته مُشافهةً ، ولا يُجيز القياس إذا لم يكن المصدر نوعاً من الفعل ، نحو : جاء زيدٌ بُكاءً .

3- **ابن مالك ، ومن وافقه** : أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكَّر ، هي :

أ- أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بأل الدَّالة على الكمال ، وقد ورد قولهم : أنت الرجلُ علماً ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت الرجلُ فَضْلاً ، ونُبْلاً ، وشَجَاعةً .

ب- أن يقع بعد خبر يُشَبَّه به مبتدؤه ، وقد ورد قولهم : أنت زُهَيرٌ شعراً ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت حَاتِمٌ جُوداً ، والأحْنَفُ حِلْماً ، ويوسفُ جَمَالاً.

ج- أن يقع بعد أمَّا الشرطِيّة ، نحو : أمَّا عِلْماً فَعَالِمٌ وأمَّا نُبْلا فَنَبِيلٌ وأمَّا حِلْماً فَحَلِيمٌ . وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أمَّا حالاً بتأويله بالمشتق، وعامله مقدّر نابت عنه أمَّا.

- اذكر الخلاف في إعراب المصدر النكرة الواقع حالا .

- للعلماء فيه ستة آراء ، هي :

1- **مذهب سيبويه ، وجمهور النّحاة** : يرون أنّ المصدر نفسه حال ، وأنه على تأويل مشتق مناسب ، نحو : زيدٌ طلع بغتةً . فالمصدر (بغتة) حال ، والتقدير : زيد طلع باغتاً .

2- **مذهب الأخفش ، والمبِرّد** : أنّ هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه محذوف ، وجملة الفعل وفاعله حال ، فتقدير المثال السابق : طلعَ زيدٌ يَبْغُتُ بَغْتَةً ، فجملة (يبغت) هي الحال عندهما .

3- **مذهب الكوفيين** : أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدِّم في الكلام ، ونظير ذلك قولهم : شَنَأْتُه بُغْضاً .

4- **مذهب أبو عليّ الفَارِسِيّ**: أنّ هذا المصدر مفعول مطلق عامله وَصْف محذوف يقع حالا ، والتقدير : طلعَ زيدٌ بَاغِتاً بَغْتَةً .

5- وقال بعضهم : إنّ المصدر المذكور أصله مضاف إليه ، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام ، فأصلُ طَلَعَ زيدٌ بغتةً : طلع زيدٌ طُلُوعَ بَغْتَةٍ .

6- وقال آخرون: إن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وَصف، أو مؤوّل بوصف، فتقديرُ، طَلَعَ زيدٌ بغتةً: طلع زيدٌ ذا بغتةٍ، بتأويل: صاحب بغتة.

مُسَوِّغات تنكير صاحب الحال

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ

- ما الأصل في صاحب الحال التعريف ، أو التنكير ؟

- الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، نحو جاء زيدٌ مُسْرِعاً ، ورأيت الطفلَ باكياً . وقد يأتي صاحب الحال نكرة عند وجود مُسَوَّغ .

- ما مسوّغات تنكير صاحب الحال ؟

- لا يُنكَّر صاحب الحال في الغالب إلا عند وجود مُسَوّغ ، وهو أحد الأمور الآتية :

1- **أنْ تتقدّم الحال على صاحبها النكرة**، نحو:جاء ضاحكاً طفلٌ، ونحو: فيها قائماً رجلٌ.

2- **أنْ يُخَصَّصَ صاحب الحال النكرة بوصف ، أو إضافة** . فمثال ما تَخَصَّص بوصف ، قولك : جاءني طالبٌ مجتهدٌ سائِلاً ، ومثال ما تَخَصَّص بإضافة ، قولك : جاءني طالبُ علمٍ سائلاً .

3- **أنْ يقع صاحب الحال النكرة بعد نفي ، أو شِبْهِه** ،كالنّهي ، والاستفهام . فمثال النفي ، قولك : ما جاءني أحدٌ سائلاً . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ فجملة (لها كتابٌ) حال من النكرة (قرية) وصحّ مجيء الحال من النكرة لتقدّم النفي عليها .

ولا يصحُّ أن تكون الجملة صفة لقرية خِلافا للزمخشريّ ؛ لأن النعت لا يُفْصَلُ بينه وبين المنعوت بالواو ، ووجود (إلاَّ) مانع أيضاً من ذلك ؛ لأنه لا يُعْتَرض بإلا بين النعت والمنعوت ، ومِمَّنْ صَرَّح بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفش ، وأبو علي الفارسيّ .

وفي هذه الآية مسوّغ آخر لتنكير صاحب الحال ،سيأتي بيانه في المسوّغ الرابع .

ومثال النهي قولك : لا يدخلْ أحدٌ الفَصْلَ مُتَأخِّراً ، وكما في قول الناظم :

لا يَبْغِ امرؤٌ على امرئٍ مُسْتَسْهِلاً ، وكما في قول الشاعر :

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجَامِ يومَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

ومثال الاستفهام ، قولك : هل دخل أحدٌ الفصل مُتَأخِّراً ؟ وكما في قول الشاعر: **ياصَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعَادِهَا الأَمَلاَ**

4- **أنْ تكون الحال جملة مقترنة بالواو** ،كما في قولك : زارنا رجلٌ والشمسُ طالعةٌ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ .

5- **أن تكون الحال جامدة** ، نحو قولك : هذا خاتمٌ حديداً ؛ وذلك لأنّ الوصف بالجامد خلاف الأصل ، وإنما جاز مجيء الحال جامدة ؛ لأنها أصلٌ لصاحبها –كما عرفتَ ذلك سابقا – وبعض النحاة يرتضي إعرابها تمييزاً .

6- **أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة ، أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها** . فمثال مجيئها مشتركة مع معرفة ، قولك : زارني خالدٌ ورجلٌ رَاكِبَيْنِ ، ومثال مجيئها مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها ، قولك : زراني رجلٌ صالحٌ وشابٌّ مُبَكِّرَيْنِ .

– ممَّ احترز الناظم بقوله : " غالباً " ؟ وما مذاهب العلماء فيما احترز منه ؟

– احترز بذلك مما ورد فيه مجئ الحال من النكرة بلا مُسَوّغ .

ومنه ما ورد في الحديث :"صلَّى رسولُ ﷺ قاعداً وصَلَّى وراءَه رجالٌ قِياماً " . ومنه قولهم : "مررت بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ ، وقولهم : عليه مائةٌ بِيضاً ، وقولهم : فيها رجلٌ قائماً .

وقد اختلف العلماء في مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ :

فذهب سيبويه : إلى أنّ ذلك مَقِيس لا يُوقَف فيه على ما ورد به السَّماع ؛ وعِلَّه ذلك عند سيبويه : أنّ الحال إنّما يُؤتَى بها لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوّغ في صاحبها .

وذهب الخليل بن أحمد ، ويونس بن حَبيب : إلى أنّ ذلك مما لا يجوز أنْ يُقاس عليه ، وإنّما يُحفظ ما ورد منه .

حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

– ما حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر ؟

– صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر أصلي ، وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد . فإن كان مجروراً بحرف جر زائد فلا خلاف في جواز تقديم الحال على صاحبها ، نحو : ما جاء مِنْ أحدٍ راكبا . فراكبا : حال من (أحد) المجرور لفظا بِمِنْ الزائدة ؛ ولذلك يجوز تقديم الحال على صاحبها ؛ فتقول : ما جاء راكبا مِنْ أحدٍ .

أما إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلي ، نحو : مررتُ بهندٍ جالسةً، ففي تقديم الحال على صاحبها في هذه الحالة خلاف ، بيانه كما يلي :

1- **مذهب جمهور النحويين** : أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ؛ فلا تقول في المثال السابق : مررت جالسةً بهندٍ .

2- **مذهب الفارسيّ ، وابن بَرْهَان** : جواز ذلك ، ووافقهم الناظم بقوله :

" ولا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ " ومنه قول الشاعر :

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَانَ صَادِياً إلَيَّ حَبِيباً إنَّها لَحَبِيبُ

فهيمانَ ، وصادياً : حالان متقدِّمان على صاحبهما الضمير (ياء المتكلم) المجرور بحرف جر أصلي ، هو (إلى) .ومنه قول الشاعر:

فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ

فَفَرْغاً : حال متقدمة على صاحبها (بقتل) المجرور بحرف جر أصلي ، هو : الباء. أمَّا إذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فتقديم الحال عليه جائز سواء كان مرفوعا، نحو : جاء ضاحكاً زيدٌ ، أم كان منصوبا ، نحو : رأيت باكيةً هنداً .

حكم مجيء الحال من المضاف إليه

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إلاَّ إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا

– ما حكم مجيء الحال من المضاف إليه ؟

– لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا تحقّق في المضاف أحد الشروط الثلاثة الآتية:

1- **أن يكون المضاف عاملا في المضاف إليه** ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر، ونحوها مِمَّا تضمَّن معنى الفعل، نحو : هذا ضاربُ هندٍ خائفةً. فالمضاف (ضارب) اسم فاعل يعمل عمل فعله (ضربَ) فهو يطلب الفاعل، والمفعول كما يطلبهما الفعل (ضرب) والفاعل ضمير مستتر ، والمفعول به في المعنى هو (هند) وبهذا يكون المضاف قد عمل في المضاف إليه ؛ ولذا جاز مجيء الحال (خائفةً) من المضاف إليه (هند) .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ فجميعاً : حال من المضاف إليه الضمير (كُمْ) لأن المصدر (مَرْجع) يعمل عمل فعله ، فالمضاف إليه فاعل في المعنى .
ومن ذلك قول الشاعر :

تَقُولُ ابْنَتِي إنَّ انْطِلاَقَكَ وَاحِداً إلى الرَّوعِ يوماً تَارِكِي لا أَبَا لِيَا

فواحدا : حال من المضاف إليه (الكاف) في انْطِلاَقك ؛ وذلك لأن المضاف (انطلاق) مصدر يعمل الفعل فهو يَتَطَلَّب فاعلا كما يتطلبه فعله (انْطَلَقَ) والكاف هي الفاعل في المعنى ، وبذلك يكون المضاف عاملا في المضاف إليه ؛ ولذا جاز مجيء الحال من المضاف إليه .

2- **أن يكون المضاف جُزْءاً حَقِيقياً من المضاف إليه** ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ فإخوانا : حال من الضمير (هم) في ﴿ صُدُورِهِم ﴾ وصدور: مضاف وهو جزء حقيقي من المضاف إليه (هم)، وكما في قوله تعالى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ فميتاً : حال من المضاف إليه (أخ) والمضاف (لحمَ) جزء حقيقي منه .

3- **أن يكون المضاف بمنزلة الجزء الحقيقي من المضاف إليه** ، فيصحّ حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه فلا يتغيَّر المعنى العام ، كما في قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ فحنيفاً : حال من المضاف إليه (إبراهيم) والمضاف (مِلَّة) كالجزء من المضاف إليه ؛ لأنه يصح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف بعد حذفه ، فلو قيل في غير القرآن (أن اتّبعْ إبراهيم حنيفاً) لصحَّ المعنى .

ومن ذلك قولك : تَمَتَّعْتُ بجمالِ الحديقةِ واسعةً ، فواسعة : حال من المضاف إليه (الحديقة) والمضاف (جمال) كالجزء من المضاف إليه ؛ لصّحة حذف المضاف والاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فتقول تمتَّعت بالحديقةِ واسعةً .

فإذا لم يكن المضاف واحداً من الأمور الثلاثة المذكورة لم يَجُزْ أن يجيء الحال منه ؛ فلا تقول : جاء غُلاَمُ هندٍ ضاحكةً - خلافاً للفارسيّ - لأن المضاف

(غلام) ليس مما يعملُ عملَ فعلِه ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثل جُزْئِه .

قال الشارح : وقول ابن الناظم " إنّ هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف " ليس بِجَيِّد فإنّ مذهب الفارسي جوازها ، كما تقدم .

- اختلف النّحاة في مجيء الحال من المضاف إليه ، وضِّح هذا الخلاف ، ثم بيّن سبب اختلافهم .

- 1- ذهب سيبويه ، ومن وافقه كالفارسيّ : إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه مُطلقاً (أي : سواء تحققّ في المضاف أحد الشروط الثلاثة السابقة ، أم لم يتحقَّق) .

2- ذهب غيره من النّحاة ،ومنهم الأخفش ،وابن مالك : إلى أنه إذا تحقَّق أحد الشروط الثلاثة جاز مجيء الحال من المضاف إليه، وإن لم يتحقّق أحدها لم يَجُز.

والسبب في خلاف سيبويه ، وغيره من النحاة أنهم اختلفوا في : هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال ، أم لا يجب ذلك ؟

فذهب سيبويه : إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً ، ويجوز أن يكون مختلفاً ، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقا .

وذهب غيره : إلى أنه لابدَّ من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها ، وعلى ذلك أجازوا مجيء الحال من المضاف إليه إذا تحقّق واحد من الشروط السابقة .

حكم تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرِّف
أو الصِّفة التي تشبهه

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَ مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا

– اذكر أنواع العامل في الحال .

– العامل في الحال نوعان :

1– عامل لفظي ، والمراد به : الفعل المتصرِّف ، أو صِفَة تُشْبِه الفعل المتصرَّف . والمراد بالصِّفة : ما تضمَّن معنى الفعل وحروفه ، وقَبِل التَّأنيث ، والتَّثنية ، والجمع : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصِّفة المشَبَّهة .

2– عامل معنوي ، والمراد به هنا : اللفظ الذي يعمل بسبب ما تضَمَّنَه من معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التَّمَنِّي ، والتَّشْبِيه ، والتَّرَجِّي ، وغيرها .

وليس المراد بالعامل المعنوي في هذا الموضع الابتداء الذي يعمل في المبتدأ الرَّفع ، ولا التجرُّد من الناصب ، والجازم الذي يعمل في الفعل المضارع الرّفع ، وإنما المراد : ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه .

– ما حكم تقديم الحال على عاملها اللفظي ؟

– يجوز تقديم الحال على عاملها (ناصبها) بأحد شرطين ، هما :

1– أن يكون العامل فعلا مُتَصَرِّفاً .

2– أن يكون العامل صِفة تُشبه الفعل المتصرِّف .

فمثال تقديم الحال على الفعل المتصرِّف ، قول الناظم : مُخْلِصاً زيدٌ دعا .

فَدَعَا : فعل متصرِّف ؛ ولذلك جاز تقديم الحال (مخلصا) عليه .

ومثال تقديمه على الصِّفة التي تُشبه الفعل المتصرِّف ، قول الناظم : مُسْرِعاً ذا رَاحِلٌ . فراحل : اسم فاعل يُشبه الفعل المتصرِّف (رَحَل) في معناه وحروفه ، ويقبل التأنيث ، والتثنية ، والجمع ؛ ولذا جاز تقديم الحال (مسرعاً) عليه .

فإن كان الناصب للحال فعلا غير متصرف لم يَجُزْ تقديمها عليه ، نحو : ما أحسنَ زيداً ضاحكاً ، فلا يصحّ قولك : ضاحكا ما أحسنَ زيداً ؛ لأنَّ فعلَ التَّعَجُّبِ غيرُ متصرفٍ في نفسه فلا يتصرَّف في معموله بالعمل فيه .

وكذلك إن كان الناصب للحال صِفة لا تُشبه الفعل المتصرف ، كأفعل التفضيل لم يَجز تقديم الحال عليه ، نحو : زيدٌ أحسنُ من عمرٍو ضاحكاً ، فلا يصح قولك : زيدٌ ضاحكاً أحسنُ من عمرٍو ؛ لأن أفعل التفضيل لا يُثَنَّى ، ولا يُجْمع ، ولا يُؤَنَّثُ فَأَشْبَهَ الجوامد فلم يتصرف في نفسه ، ولذلك لم يتصرَّف في معموله بالعملِ فيه .

– ما المواضع التي يجب فيها تأخير الحال عن عاملها ولوكان العامل فعلا متصرفاً ، أو صفة تُشْبه الفعل المتصرِّف ؟

– جواز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلا متصرفا ، أو صفة تُشبه الفعل المتصرِّف ليس على إطلاقه ، بل قد يَعْرِضُ أَمْرٌ يُوجِبُ تأخير الحال عن عاملها وإن كان فعلا متصرفا ، أو صفة تشبهه ، وذلك في أربعة مواضع ،هي :

1– أن يكون العامل مقترنا بلام الابتداء ، نحو : إنِّي لأزورك مسروراً .

2– أن يكون العامل مقترنا بلام القسم ، نحو قولهم : لأَصْبِرَنَّ مُحْتَسِباً ، ونحو : واللهِ لأَصُومَنَّ مُعْتَكِفاً .

3– أن يكون العامل صلة لحرف مصدري ، نحو : إنَّ لك أنْ تسافرَ صائماً ، وإنَّ عليك أنْ تنصحَ مُخْلِصاً .

4– أن يكون العامل صِلَة لأل الموصولة ، نحو : أنت المصلِّي فرداً ، وعليٌّ المذاكر مُتَفَهِّماً .

حكم تقدّم الحال على عاملها الْمَعْنَوِيّ

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لاَ حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ
كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فى هَجَرْ

– ما حكم تقديم الحال على عاملها المعنوي ؟

– عرفنا فيما سبق أن العامل المعنوي ، هو ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه :كأسماء الإشارة ، وحروف التَّمَنِّي ، والتَّشْبِيه ، والتَّرَجِّى، والتَّنْبِيه ، والنداء ، والاستفهام الذي يُقصد به التَّعجب ، والظرف ، والجار والمجرو ر .

فهذه العوامل مُتَضَمِّنة معنى الفعل دون حروفه ، فاسم الإشارة يعمل في الحال ؛ لأنه متضمِّن معنى الفعل (أُشِيرُ) وحرف التَّمني (ليت) متضمِّن معنى الفعل (أَتَمَنَّى) وحرف التشبيه (كأنّ) متضمِّن معنى الفعل (أُشَبِّهُ) ... وهكذا .

أمَّا حكم تقديم الحال على العامل المعنوي فغير جائز ؛ تقول : تلك هندٌ مُتَحَجِّبَةً ، وليت زيداً أميراً أخوك ، وكأنّ زيداً راكباً أَسَدٌ ، ولعلّ زيداً أميراً قادمٌ ، وهاأنت زيدٌ راكباً ، ويأيها الرجلُ قائماً ، وزيدٌ في الدار قائما ، وزيدٌ عندك قائماً .

ولا يجوز تقديم الحال في هذه الأمثلة على عاملها ؛ لأن العامل معنوي ؛ فلا تقول : متحجِّبةً تلك هندٌ ، ولا : راكبا كأنَّ زيداً أسدٌ ، ولا : أميراً ليت زيداً أخوك....وهكذا في الباقي .

أما إذا كان العامل ظرفاً ، أو جارّاً ومجروراً فَيَنْدُرُ تقديم الحال عليه ، نحو :

زيدٌ قائماً عندك ، ونحو : سعيدٌ مستقراً في هَجَر . ومنه قوله تعالى :

﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ ﴾ في قراءة مَنْ كَسَرَ (التاء) في مطويّات، (وهي قراءة شاذَّة) وأجاز الأخفش تقديم الحال على شبه الجملة قياساً .

حكم تقديم الحال إذا كان العامل

أفعل التفضيل

وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

– ما حكم تقديم الحال إذا كان العامل أفعل التفضيل ؟

– تَقَدَّمَ أنّ أفعل التفضيل لا يعمل في الحال المتقدِّمة فلا يجوز تقديم الحال عليه ، **واسْتُثْنِي من ذلك هذه المسألة ، وهي**: إذا كان العاملُ أفعلَ التفضيلِ يقتضي حَالَيْن ، تدل إحداهما على أنّ صاحبها في طَوْرٍ من أطوره أفضل من نفسِه ، أو غيره في الحال الأخرى ؛ فالأحسن هنا أَنْ تتقدّم إحداهما على أفعل التفضيل ، وتتأخَّر الثانية ، وذلك نحو: زيدٌ قائماً أحسنُ منه قاعداً ، وزيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مُعَاناً .

ففي المثال الأول (قائما ، وقاعدا) : حالان منصوبان عاملهما أفعل التفضيل (أحسن) ، وفي المثال الثاني (مفردا ، ومعانا) حالان منصوبان عاملها أفعل التفضيل (أنفعُ) وإذا تأملت المثالين تجد أنّ (زيد) في طور القيام مُفَضَّل على نفسه في طور القعود من جهة (الْحُسْن) وهو مُفضَّل على غيره (عمرو) في حال الإفراد من جهة النَّفع .

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ،ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول: زيدٌ قائماً قاعداً أحسنُ منه ، ولا تقول: زيدٌ أحسنُ منه قائما قاعداً .

وإعرابهما (حالاً) هو مذهب الجمهور ، وزعم السِّيرافي أنهما خبران منصوبان بـ (كان) المحذوفة ، والتقدير : زيدٌ إذا كان قائماً أحسنُ منه إذا كان قاعداً ، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعَاناً .

حكمُ تَعَدُّدِ الحال

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيء ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

– ما حكم تعدُّد الحال ؟

– لتعدُّد الحال حكمان : جائز ، وواجب . وحالة الجواز هي التي أشار إليها الناظم في هذا البيت ، وإليك البيان :

أولا : **التعدّد الجائز** ، يجوز تعدّد الحال سواء كان صاحبُها مفرداً ، أم متعدِّداً .

فمثال تعدّد الحال وصاحبها مفرد : جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً . فراكبا ، وضاحكا : حالان ، وصاحبهما واحد ، هو (زيد) والعامل فيهما الفعل (جاء) ومثال تعدّد الحال وصاحبها متعدِّد : لقيت هِنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرةً . فَمُصْعِداً : حال من التاء في (لقيتُ) ومُنْحدِرَةً : حال من (هند) والعامل فيهما (لَقِيت) ومنه قول الشاعر : **لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَماً** فخائفا : حال : من (ابني) ومُنجِديه : حال من (أخويه) والعامل فيهما (لَقِيَ) . فعند تعدّد الحال وتعدّد صاحبها تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى صاحبها الذي يناسبها عند ظهور المعنى ، أمَّا إذا لم يَظْهر المعنى فيُجْعَل أوَّل الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما لأوّل الاسمين . ففي قولك : لقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً ، لم يظهر المعنى فَلِمَنِ الصعود؟ ولِمَنِ الانحدار ؟ ولذلك يكون مصعداً حال من (زيد) ومنحدراً حال من (التاء) .

ثانيا : **التَّعدُّد الواجب** : يجب تعدّد الحال في موضعين ، هما :

1– أن يقع الحال بعد (إمَّا) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ . ____ ____

2– أن يقع الحال بعد (لا) النّافية ، كقولك : رأيت بَكْراً لا مُسْتَبْشِراً ولا جَذْلانَ . وحالة الوجوب هذه لم يذكرها الشارح .

الحال المؤَكِّدَة لعاملها

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فى نَحْوِ : لاَ تَعْثُ فى الأَرْضِ مُفْسِدَا

– اذكر أقسام الحال باعتبار التأكيد ، وعدمه .

– تنقسم الحال بهذا الاعتبار إلى قسمين : مُؤَكِّدة ، وغير مُؤَكِّدة . وتنقسم المؤكِّدة إلى قسمين : مُؤَكِّدة لعاملها ، ومُؤَكِّدة لمضمون الجملة ، أمَّا غير المؤَكِّدة فهي ماسوى هذين القسمين .

– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

– **مراده** : بيان القسم الأول من الحال المؤَكِّدة ،وهي ما أكَّدَت عاملها . والحال المؤَكِّدة لعاملها هي :كلُّ وَصْف دلّ على معنى عامله ، وخالفه لفظاً

(وهو الأكثر) وقد يوافقه لفظا (وهو دون الأول في الكَثْرة) فمثال المخالف لفظاً ، قول الناظم : لا تعثُ في الأرضِ مفسداً . فمفسداً : حال دلّت على معنى العامل (لا تَعْث) ولكنها مختلفة عنه في اللفظ . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ ومثال الموافق لفظاً ، قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ .

الحال المؤَكِّدة لمضمون الجملة

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

– **مراده** : بيان القسم الثاني من أقسام الحال المؤَكِّد ، وهو : ما أكَّدت مضمون الجملة . وشرط الجملة : أن تكون اسمية ، وجُزْآها معرفتان جامدان ، نحو : زيدٌ أخوك عطوفاً ، ونحو : أنا زيدٌ معروفاً .

فعطوفاً، ومعروفا: حالان مُؤَكِّدان لمضمون الجملة الاسميّة التي قبلهما، وأجزاء الجملتين (أي: المبتدأ والخبر) جامدان ، والعامل في الحال محذوف وجوبا ، تقديره في الجملة الأولى : زيدٌ

أخوك أَحُقُّه عَطُوفاً ، أو : أَعْرِفُه ، أو : أَعْلَمُه ، والتقدير في الثانية : أنا زيدٌ أُحَقُّ معروفا ، أو : أُعْرَفُ ، أو أُعْلَمُ .

ومن الشواهد قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِها نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يالَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

فمعروفا : حال أَكَّدت مضمون الجملة التي قبلها .

ولا يجوز تقديم هذه الحال على الجملة التي قبلها ؛فلا تقول: عطوفاً زيدٌ أخوك ، ولا : معروفاً أنا زيدٌ .

وكذلك لا يجوز توسُّطها بين المبتدأ والخبر ؛ فلا تقول : زيدٌ عطوفاً أخوك .